

أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

The impact of agricultural exports on economic growth in Algeria during the period 2000-2019

ياسين مصطفى^{1*} ، فاروق سحنون²

¹ جامعة سطيف 1 (الجزائر)، مخبر LEMAC ، yassine.mostefai@univ-setif.dz

² جامعة سطيف 1 (الجزائر)، مخبر LEMAC ، farouk.sahnoune@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/25، تاريخ المراجعة: 2023/05/04، تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) للجزائر خلال الفترة 2000-2019، واستخدم في هذه الدراسة طريقة التكامل وفقا لمنهج الحدود والمعروفة بنموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) واعتمد في التحليل القياسي بيانات سنوية تم جمعها من مصادر رسمية، وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير للصادرات الزراعية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، مما يعكس ضعف مساهمة الصادرات الزراعية (ضعف الانتاج الزراعي) في تكوين إجمالي الناتج المحلي، في حين تعداد السكان يرتبط بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية مع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطا سالب ومعنوي، حيث بلغت سرعة التعديل الى وضع التوازن حدود 0.6894 (أي سنة وخمسة أشهر).

الكلمات المفتاح: الصادرات الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج ARDL، الجزائر

تصنيف JEL: Q17 ؛ F43 ؛ C5 ؛ Q13

Abstract: This study aimed to analyzing the impact of agricultural exports on economic growth (real GDP) of Algeria during 2000-2019. In this study, the integration method is used according to the limits approach, which is known as the Autoregressive Distributed lag (ARDL) model. Annual data are adopted in the econometric analysis. It is collected from official sources, and the results show that there is no effect of agricultural exports on the real GDP, which reflects the weak contribution of agricultural exports (the weakness of agricultural production in the formation of gross domestic product and economic growth), while the population is associated with a statistically significant direct relationship with GDP in the long term, and the error correction coefficient is negative and significant, where the speed of adjustment to the equilibrium position reaches 0.6894 (ie a year and five months).

Keywords: Agricultural exports; GDP; ARDL model; Algeria

Jel Classification Codes : Q17; F43; C5; Q13

I- تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي من بين مؤشرات ازدهار ورفاهية المجتمعات، لهذا قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق توازنات داخلية وخارجية، والتي تطمح من خلالها إلى توسيع دائرة التصدير من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ويخلصها من التبعية النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

لهذا برز الإهتمام بتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات (خاصة بعد الصدمة النفطية السلبية 2014) وبالأخص الصادرات الزراعية التي ينظر إليها كخيار استراتيجي بديل عن المحروقات ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للإمكانيات المعتبرة التي تحوزها الجزائر في هذا المجال، مما يجعلها مصدرا للحصول على النقد الأجنبي هذا من جهة وارتباطه من جهة أخرى بأمن وسيادة الدولة من خلال تحقيق الأمن الغذائي وامتداد القطاع الصناعي بالمواد الأولية وتلبية احتياجات الدولة من الغذاء.

I.1- الاشكالية

وعليه تدور الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

I.2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

- وجود علاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

I.2- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة بالجزائر خلال الفترة 2000-2019، وذلك من خلال دراسة تطور نمو القيمة المضافة والصادرات الزراعية، بالإضافة الى دراسة أثرها على النمو الاقتصادي ضمن دراسة قياسية.

I.3- أهمية الدراسة

تكمن أهميتها من أهمية الصادرات الزراعية ضمن الصادرات الإجمالية، حيث تعتبر كمؤشر على تنويع الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية خارج المحروقات والتي من خلالها يتم تحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

I.4- الدراسات السابقة

لقد أھل موضوع مساهمة الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي ضمن الكثير من الأدبيات الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، غير أن هناك من تطرق إليه على سبيل الذكر: جونستون وميلور (1961) ؛ ليفين وراوت (1997) ؛ إيكاناياكي (1999)؛ كارب وبيبرلوف (2002)؛ شيف وفالدريس (2002)، لوبيز (2002)، حيث اعتقد هؤلاء أن زيادة الصادرات الزراعية تلعب دورًا محوريًا في النمو الاقتصادي (bakari, sayef, mabrouki, & mohamed, 2017, p. 5).

ومن بين الدراسات الحديثة التي عالجت أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي، نذكر ما يلي:

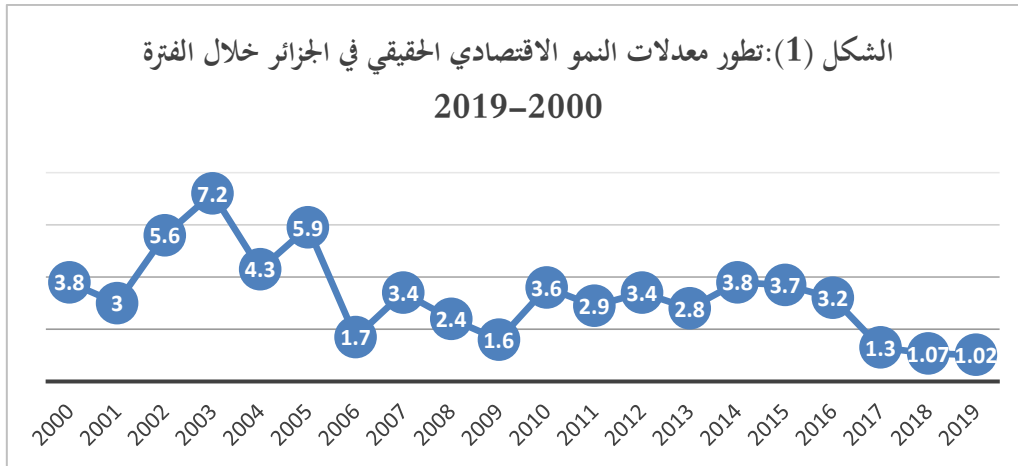
الرقم	المؤلف	البلد	فترة الدراسة	الدراسة التطبيقية	النتائج
1	Bakari, Sayef (2017)	تونس	1970-2015	دراسة التكامل المشترك نموذج VECM	الصادرات الزراعية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير
2	Matandare (2017)	زيمبابوي	1980-2016	تطبيق طريقة OLS	تؤثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي
3	علي عبابه (2017)	الجزائر	2000-2016	تطبيق طريقة OLS	الصادرات الزراعية تؤثر على النمو الاقتصادي
4	Bakari, sayef mohamed, (2018)	تونس	1982-2016	تطبيق نموذج الجاذبية	الصادرات الزراعية ترتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة موجبة لكنها ضعيفة
5	بن بالي هند، بوخيضر رقية (2022)	الجزائر	1990-2019	نموذج PANEL	علاقة عكسية بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي

II.1- الإطار النظري للدراسة

تعتبر الزراعة قطاعا استراتيجيا وحيويا، ليس فقط في الجزائر بل في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي، فإنها تعتبر قطاعا كثيف العمالة بدرجة عالية، فهي تساهم في تخفيض البطالة، ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء (ONS) وتقرير البنك الجزائري، فإن قطاع الزراعة يولد ثروة قدرها 2529.1 مليار دينار، أي ما يعادل 16% من القيمة المضافة الحقيقية، وتساهم بـ 12.4% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وتوظف حوالي 1083000 شخص، أي 9.6% من السكان النشطين. كما أن القطاع ساهم بـ 40% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبـ 17.1% في النمو خارج المحروقات (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2020، صفحة 25)، في حين تمثل صادرات المواد الزراعية الأولية من إجمالي صادرات السلع حوالي 0.5% (البنك العالمي، 2023)، مما يدل على عدم وجود عمليات تصدير كبيرة للمنتجات الزراعية، إلا أنه يتم تصدير الفائض من الإنتاج عن الاستهلاك، حيث أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات ضعيفة مقارنة بالواردات الزراعية (غربي، 2011، صفحة 257).

II.1.1- تطور النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي: "الزيادة في الثروة (الإنتاج) المحققة على المدى الطويل الناتجة عن مزج عناصر الإنتاج في بلد ما". (Loucif Mohamed, 2021, p. 76)، وفيما يلي سنحاول استعراض تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. كما يوضحه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن هناك تذبذبا واضحا في معدل نمو النمو الاقتصادي، حيث تتراوح بين 1.02% كأدنى مستوى له في 2019 و 7.2% كأعلى مستوى له في سنة 2003 خلال الفترة 2000-2019، ويعود سبب هذا التذبذب أساسا الى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات.

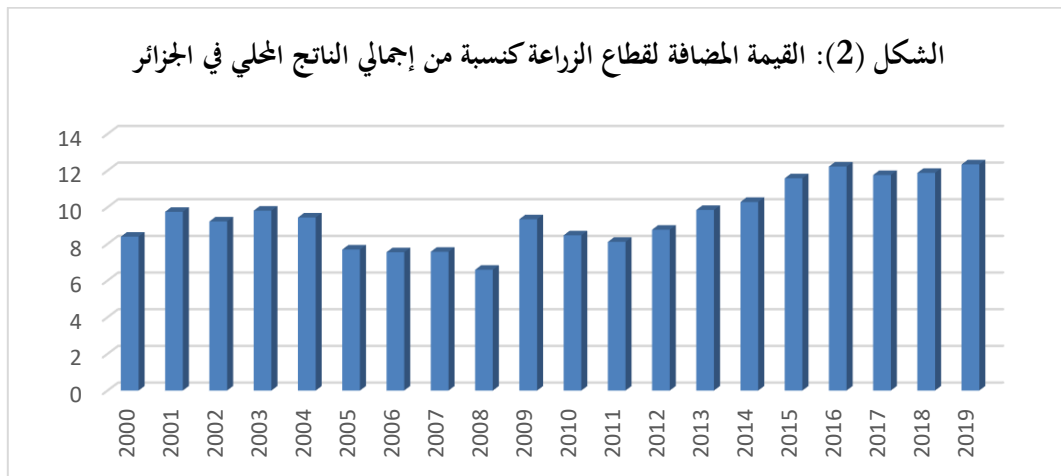
ومن جهة أخرى فقد سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% سنة 2000 ليخفض بعدها في سنة 2001 الى حدود 3%، ومع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تحسن معدل النمو ليصل لأعلى قيمة له خلال فترة الدراسة 7.2% في سنة 2003 وهذا نتيجة ارتفاع نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات التي وصلت الى 8.5%، اضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو خلال نفس الفترة بـ 19.5%، ثم تراجع سنة 2004 ليصل الى 4.3% (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004 التطور الاقتصادي والنقدي، 2005، صفحة 28).

أما خلال فترة برنامج دعم النمو فقد سجل النمو الاقتصادي معدل ترواح بين 5.9% كأعلى مستوى له سنة 2005 و 1.6% كأدنى مستوى له في سنة 2009 متأثرا بالأزمة العالمية 2008، حيث سجل إجمالي الناتج المحلي في سنة 2008 ارتفاعا مقارنة بسنة 2007، حيث قدر 11043.7 مليار دينار، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 18.07%، ثم تراجع في سنة 2009 ليصل عتبة 9968.025 مليار دينار. وبحلول سنة 2010 فقد ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بـ 15.77% (11991.56 مليار دج) مقارنة بالسنة السابقة غير أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاسمي وصلت إلى حدود 20.30%؛ اما في سنة 2013 حقق النمو الاقتصادي نسبة 2.8% مقابل 3.3% في سنة 2012، في حين عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا سنة 2013 نتيجة انخفاض إنتاج المحروقات، حيث قدر إجمالي الناتج المحلي 16647.9 مليار دينار (208.7 مليار دولار)، بينما يبقى نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات مستقرا عند 7.1%، واستمر التحسن المسجل في الناتج المحلي إلى غاية نهاية سنة 2014، وهذا راجع إلى توسع الطلب النهائي والأداء الجيد لقطاعي السلع والخدمات وقطاع التشغيل العمومية. يقدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17406.7 مليار دينار (213.5 مليار دولار) ويقدر النمو في حجم إجمالي الناتج المحلي بنحو 3.8% بارتفاع نقطة واحدة وتراجع الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 1.5% (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005 التطور الاقتصادي والنقدي، 2006، صفحة 28).

أما في الفترة 2015-2019 عرف النمو الاقتصادي تراجعا مستمرا منذ 2014 متأثرا إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية في قطاع المحروقات (الصدمة الطاقوية 2014)، حيث انتقل معدل النمو المحلي من 3.7% سنة 2015 إلى 1.07% في 2018 ليصل إلى 1.02% سنة 2019، وهو أدنى مستوى له منذ 20 سنة. غير نمو إجمالي الناتج خارج المحروقات حقق ما نسبته 2.4% منه قطاع الفلاحة (2.7%) وقطاع البناء والاشغال العمومية (3.8%) قطاع الخدمات (1.8%) (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2020، صفحة 23).

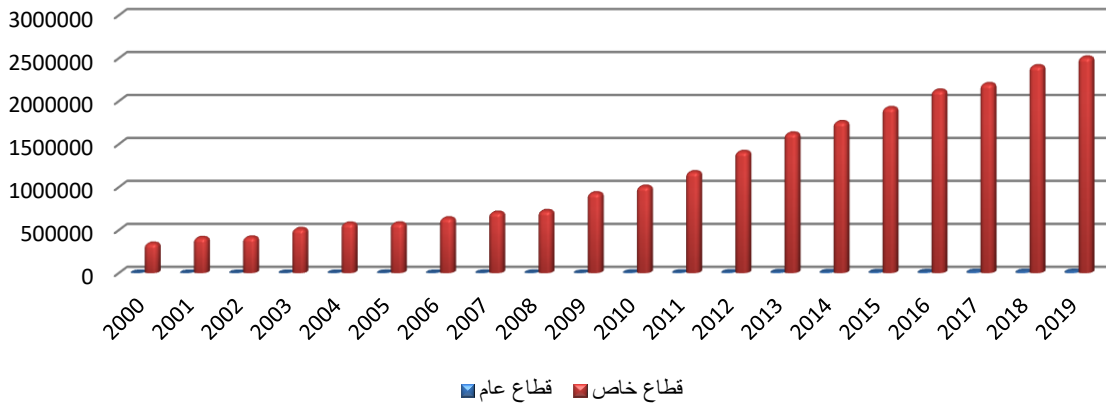
II.1.1.1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا في خلق القيمة المضافة نتيجة المجهودات المبذولة لتنمية هذا القطاع، خاصة في ظل البرامج العمومية (2001-2014)، حيث سجلت أعلى قيمة مضافة له 2529.054 مليار دينار (سنة 2019) خلال الفترة المدروسة بسبب توجه الجزائر إلى سياسة التنويع في الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير القطاع الزراعي الذي خصص له مبالغ معتبرة في إطار المخصصات الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث استحوذا على 12.4% من اعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما وجهت له أغلفة مالية ضمن برنامج دعم النمو، وكذا تم تخصيص نسبة 7.7% لهذا القطاع من إجمالي برنامج توطيد النمو (صالح، 2013، الصفحات 41-42)، وكان الهدف من وراء هذه السياسة تطوير هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في ظل تماوي أسعار النفط وانخفاض العوائد النفطية، باعتبار الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، بينما بلغ أدنى متوسط للقيمة المضافة للقطاع الزراعي 346.1714 مليار دينار خلال سنة 2000، أي ما نسبته 15.83% من إجمالي القيمة المضافة لكل القطاعات. والشكلين المواليين يوضحان تطور نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع مساهمة القطاعين الخاص والعام في خلق هذه القيمة المضافة.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

الشكل (3): مساهمة القطاع الخاص والعام في خلق القيمة المضافة الزراعية في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الشكل أن نسبة القيمة المضافة التي حققها قطاع الزراعة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت تتراوح بين 12.33% كحد أعلى في سنة 2019 و 6.58% كحد أدنى في سنة 2008، حيث في هذه السنة تراجعت القيمة المضافة للقطاع إلى حدود 727.4131 مليار دينار، أي ما تمثل نسبة 7.8% من إجمالي القيم المضافة، كما يتضح من خلال الشكل (3) هيمنة القطاع الخاص على إجمالي القيمة المضافة الزراعية حيث نسبة مساهمتها فاقت حدود 99%.

ومن جهة أخرى فقد سجلت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا على طول فترة الدراسة رغم الإمكانيات التي رصدتها الدولة في سبيل تطوير شعبة الزراعة، ففي الفترة 2000 إلى غاية 2004 تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000) الذي خصص له مبلغ 65.4 مليار دج (بوفليح نبيل، 2005، صفحة 107)، حيث يهدف إلى توجيه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الانتاج، وذلك من أجل تحسين مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي (مفتاح صالح و رحال فاطمة، 2013، صفحة 429) هذه المجهودات سمحت بتسجيل نتائج مشرفة لهذا القطاع، حيث وصل متوسط نسبة مساهمة القطاع في انتاج القيمة المضافة إلى 9.32% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي،

غير أن هذه النسبة تراجعت خلال الفترة 2005-2009 إلى حدود 7.34% رغم الإصلاحات التي ميزت القطاع (قانون التوجيه الفلاحي 2008)، والتي كانت تهدف إلى تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية.

أما في ظل برنامج توطيد النمو (2010-2014) فقد سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخططا تنمويا من أجل تطوير الانتاج الفلاحي سعيا منها إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي (600 مليار دج) (ص 480، مفتاح رحال) حيث وصل متوسط نسبة مساهمة القطاع في انتاج القيمة المضافة إلى 9.08% من إجمالي الناتج المحلي.

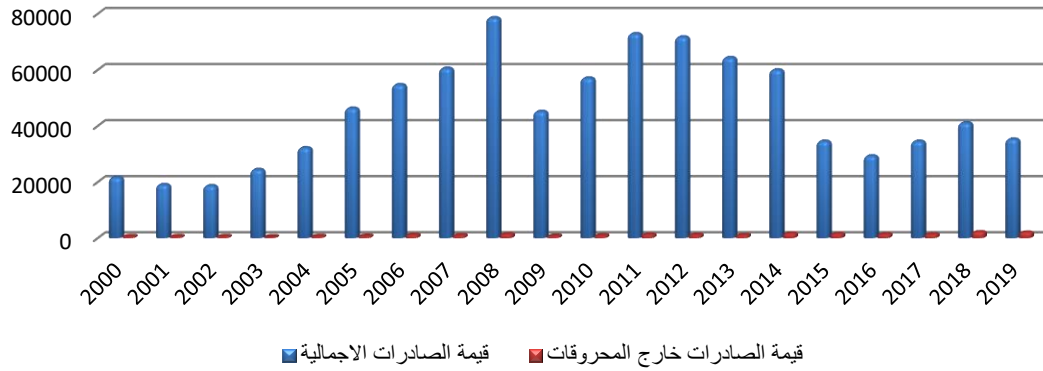
وبحلول سنة 2016 أنتج القطاع قيمة مضافة قدرها 2140.305 مليار دينار (القطاع العام 14.90 مليار دج والخاص 2125.4 مليار دج)، أي مانسبته 16.38% من إجمالي القيم المضافة، لترتفع في سنة 2017 إلى حدود 2219.05 مليار دينار

(القطاع الخاص 2201.55 مليار دج والعام 17.53 مليار دج) ناتجة عن تضايف مجهودات 1.102 مليون شخص عامل في هذا القطاع، أي ما نسبته 10.1% من العمالة الكلية، كما تمثل 16.2% من القيمة المضافة الحقيقية و 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي (بنك الجزائر، 2018، صفحة 17). في حين حقق هذا القطاع في سنة 2019 انتعاشا ملحوظا بـ 102.147 مليار دج مقارنة بسنة 2018، غير أن نسبة النمو الحقيقي للقطاع تراجعت من 3.5% (2018) إلى حدود 2.7% (2019) وهذا التراجع يعود إلى انخفاض إنتاج الحبوب المرتبط كثيرا بتساقط الأمطار غير المنتظم الذي يميز مناخ شمال افريقيا (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2020، صفحة 25).

II.1.2- تطور الصادرات الجزائرية

ان لدراسة الصادرات الجزائرية أهمية كبيرة لمعرفة مسار تطورها عبر الزمن ومدى مشاركة كل مكون من القطاعات المختلفة على حدى في تكوين تركيبة إجمالي الصادرات. والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات والصادرات خارج المحروقات.

الشكل (4): تطور الصادرات الاجمالية والصادرات خارج المحروقات في الجزائر (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

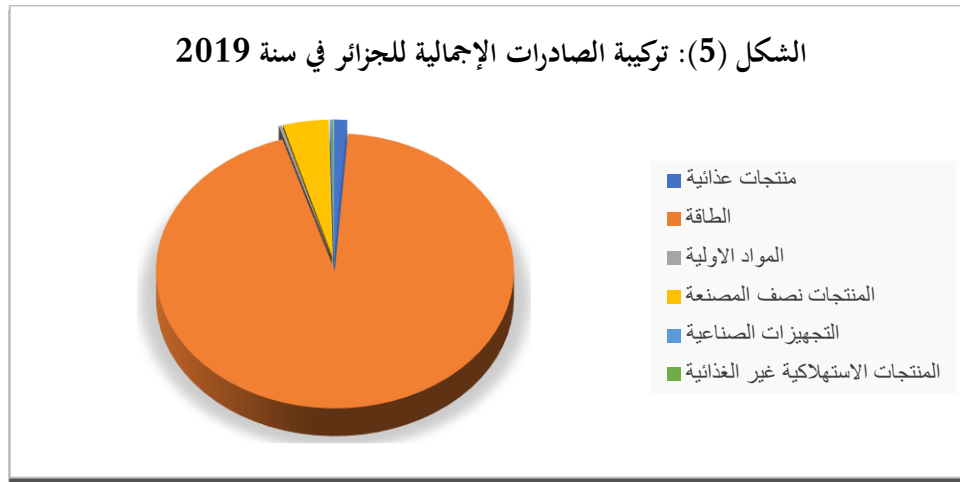
نلاحظ من الشكل أعلاه أن هيكل الصادرات بالجزائر يعتمد بصورة شبه كلية على قطاع المحروقات، إذ يمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات تكاد تصل إلى 3% خلال كامل فترة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن الصادرات الاجمالية شهدت تذبذبا على مدار طول الفترة، وهذا راجع إلى ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والكمية المصدرة منه.

ومن جهة أخرى فقد بلغ متوسط اجمالي الصادرات في الفترة 2000-2004 ما قيمته 22.7 مليار دولار معظمها ناتجة عن قطاع المحروقات، التي عرفت قفزة نوعية خلال سنة 2004 نتيجة ارتفاع سعر بترول صحاري بلاند من 28.82 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 38.32 دولار سنة 2004.

أما خلال الفترة 2005-2009 سجلت الصادرات الاجمالية تزايدا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصلت الى حدود 78.5 مليار دولار سنة 2008، كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة نتيجة وصول سعر بترول صحاري بلاند إلى مستوى 98.6 دولار

للبرميل (ارتفعت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار)، أما الصادرات خارج المحروقات فقد سجلت انتعاشا خلال هذه السنة لتصل إلى 1386.1 مليون دولار.

واصلت الصادرات الإجمالية إرتفاعها في الفترة 2010-2014 بمتوسط 65217.6 مليون دولار، معظمها ناتج عن إرتفاع صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتجاوزها عتبة 100 دولار للبرميل، في حين الصادرات خارج المحروقات سجلت استقرار في حدود 1.1 مليار دولار. إلا أنه مع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 ، أدى ذلك إلى تراجع الصادرات إلى حدود 60 مليار دولار بعد أن تجاوزت 64 مليار دولار في سنة 2013. هذه الصدمة ألقت بظلالها على السنوات اللاحقة، حيث انخفضت الصادرات الإجمالية بسبب تراجع صادرات المحروقات، مما أدى بمنظمة OPEC إلى خفض إجمالي إنتاج البترول بـ 1.2 مليون برميل يوميا (نوفمبر 2016). كما واصلت الصادرات الإجمالية انخفاضها في سنة 2019 بسبب انخفاض متوسط سعر برميل البرنت الخام إلى 64.4 دولار، أي ما يعادل تراجعا قدره 9.6% مقارنة بـ 2018، أدى هذا الانخفاض في أسعار البترول إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة بنسبة 7.3% إلى تراجع الصادرات من المحروقات التي انخفضت من 38.9 مليار دولار في 2018 إلى 33.2 مليار دولار في 2019. أما بالنسبة لصادرات السلع خارج المحروقات تظل ضعيفة وقليلة التنوع مثلها مثل نظام الإنتاج المحلي فقد تراجعت بشكل طفيف إلى 2.07 مليار دولار في 2019 بعد أن تجاوزت لأول مرة عتبة 2 مليار دولار في 2018 (2.22 مليار دولار). حيث تتمثل المنتجات المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات النصف المصنعة (أكثر من 80%) منها 70% أسمدة آزوتية، أمونيا واليوريا، أما بقية الصادرات خارج المحروقات فتستحوذ على 20% تتمثل في المنتجات الغذائية ، وبشكل رئيسي 80% من السكر بقيمة 260 مليون دولار والتمور بقيمة 63 مليون دولار، والشكل الموالي يوضح ذلك. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2020، صفحة 50).

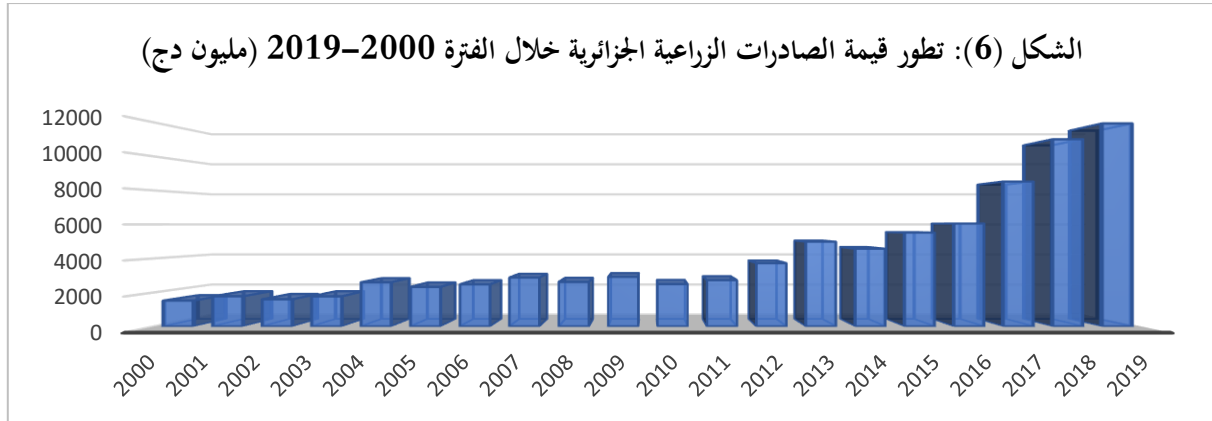


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2019

II.1.2.1- تطور الصادرات الزراعية

رغم الإصلاحات العديدة التي مست قطاع الزراعة خاصة البرامج الاستثمارية العمومية خلال فترة الدراسة؛ إلا أن الزراعة لم تستطع تلبية احتياجات الأسواق المحلية وتحقيق الإكتفاء الذاتي (إلا بعض الأصناف كالتمور والسكر) بسبب ضعف الإنتاج الزراعي مع ضعف تنافسية المنتجات الزراعية المصدرة هذا من جهة (رقية، 2022، صفحة 291)، ومن جهة أخرى القيود المفروضة على المنتجات الزراعية

المصدرة خاصة إلى الدول الأوروبية بسبب سياسة الحماية (عبابه، 2019، صفحة 36)، وهذا ما يعكس نسبها إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات، إذ بالكاد تصل نسبتها إلى 1%، إضافة إلى سيطرة صادرات المحروقات على جل الصادرات الوطنية؛ مما أصبح عائقا أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات، وبالأخص قطاع الزراعة، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية جد ضعيفة ومتدنية إذا قورنت بالصادرات الإجمالية والإمكانات التي تحوزها الجزائر في هذا المجال، وذلك لإرتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام (عبابه، 2019، صفحة 34)، خاصة الظروف المناخية التي مرت بها البلاد وكذا عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة كالزراعة الذكية، السقي بالتقطير... الخ، حيث حققت هذه الصادرات خلال سنة 2000 ما مقداره 1.5 مليار دج (111 مليون دولار)، أي ما نسبته 0.5 % من إجمالي الصادرات لنفس السنة، ثم ارتفعت من سنة 2003 إلى غاية 2007 لتصل في نهاية هذه السنة إلى حدود 2.8 مليار دج (180 مليون دولار)، أي بزيادة قدرها 88.72 % مقارنة بسنة 2000، وهذا راجع لتحسن الأحوال الجوية (موسم الأمطار) وأيضاً بداية حصد ثمار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA)، لتتراجع في سنة 2008 إلى 2.6 مليار دج.

أما في الفترة 2010-2013 فقد تميزت بالارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصلت الصادرات الزراعية إلى ما يقارب 5 مليار دج (561 مليون دولار)، ثم انخفضت في سنة 2014 بقيمة 410 مليون دج مقارنة بالسنة السابقة، غير أنها عاودت الارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل إلى حدود 11.934 مليار دج (1.3 مليار دولار) في نهاية سنة 2019 نتيجة تحسن الظروف الزراعية الملائمة، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة إلى 17.1 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

III - الدراسة القياسية

سنقوم في هذه الدراسة باختبار أثر بعض المتغيرات (الصادرات الزراعية، التعداد السكاني) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 باستعمال قاعدة بيانات البنك الجزائري والديوان الوطني للإحصاء.

III.1- وصف النموذج

بناء على الدراسات السابقة فإنه تم الإعتماد على نموذج خطي في صيغة لوجرتمية يتكون من متغير تابع ومتغيرين مستقلين، كما هو موضح فيما يلي (bakari sayef, 2014, p. 16):

$$LPIB = C + LEXPAG + LPOP$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقيم بالمليار دينار، والذي يعتبر كمؤشر على النمو الاقتصادي؛

EXPAG: متغير مستقل يمثل قيمة الصادرات لقطاع الزراعة بالمليون دينار؛

POP: متغير مستقل يمثل عدد سكان الجزائر بالآلاف؛

C: يمثل الحد الثابت.

IV - النتائج ومناقشتها :

1.IV - نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية السلاسل محل الدراسة سنستخدم على اختبار فليب بيرون (PP)، الذي يختبر مدى استقرارية السلسلة الزمنية من خلال فرضية العدم القائمة على وجود جذر وحدة (السلسلة الزمنية غير مستقرة)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (السلسلة الزمنية مستقرة)، وهو من الاختبارات المنتشرة على نطاق واسع لمعرفة درجة تكامل السلاسل (Bourbonnais, 2015, p. 5)، كما له قدرة أدق في تحديد الاستقرارية من اختبار ديكي فولر (ADF)، لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا (أديوش، 2013/2012، صفحة 118). وبعد تطبيق الاختبار تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (1): نتائج اختبار فليب بيرون لإستقرارية السلاسل

القرار	الفرق الاول			المستوى				
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث		
I(1)	-	-	-	-	-	*0.66	معلمة الاتجاه العام	LPIB
	-	-	-	-	0.07	-	الحد الثابت	
	0.03	-	-	0.99	-	-	احتمال إحصائية (PP)	
I(1)					-	0.10	معلمة الاتجاه العام	LEXPAG
					0.71		الحد الثابت	
	0.00			0.99			احتمال إحصائية (PP)	
I(1)			0.44			0.04	معلمة الاتجاه العام	LPOP
			0.00			0.04	الحد الثابت	
			0.05			0.49	احتمال إحصائية (PP)	

(*) : القيم في الجدول تمثل احتمال الخطأ.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews.9.

حسب منهجية "فليب بيرون" الذي يتضمن دراسة ثلاثة نماذج؛ فالأول يحتوي على اتجاه العام والقاطع (الحد الثابت)، ثم يتم

الانتقال إلى النموذج الثاني الذي يتضمن فقط القاطع دون الاتجاه العام، أما النموذج الثالث لا يتضمن الحد الثابت ولا الاتجاه العام.

- بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الخام الحقيقي (LPIB): تظهر النتائج في الجدول (1) أن الاتجاه العام في النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.66). إذن في هذه الحالة نترك هذا النموذج ونمر للنموذج الثاني الخاص بالحد الثابت، فنجد القاطع غير معنوي (Prob=0.07)،

وبالتالي لا نقبل نتائج هذا النموذج. مما يعني وجوب المرور إلى النموذج الأول بدون قاطع واتجاه عام، ونقبل نتائجهما كانت، في هذا النموذج الأخير تظهر أن السلسلة الأصلية غير مستقرة لأن احتمال ل (PP) تساوي القيمة (0.99)، إذن لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة في (LPIB).

- بالنسبة لسلسلة الصادرات الزراعية (LEXPAG): تظهر النتائج في الجدول (1) أن الاتجاه العام في النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.10). إذن في هذه الحالة نترك هذا النموذج ونمر للنموذج الثاني الخاص بالحد الثابت، فنجد القاطع غير معنوي (Prob=0.71)، وبالتالي لا نقبل نتائج هذا النموذج. مما يعني وجوب المرور إلى النموذج الأول بدون قاطع واتجاه عام، ونقبل نتائجهما كانت، في هذا النموذج الأخير تظهر أن السلسلة الأصلية غير مستقرة لأن احتمال ل (PP) تساوي القيمة (0.99)، إذن لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة في (LEXPAG).

- بالنسبة لسلسلة عدد السكان (LPOP): انطلاقا من الجدول (1) يظهر النموذج الثالث أن الاتجاه العام معنوي عند 5%، ومنه وجب علينا تحديد سكون السلسلة انطلاقا من الاحتمال ل (PP)، وبالتالي نقبل النموذج الثالث، ونقرر أن سلسلة عدد السكان غير مستقرة في المستوى، وهي من نوع (DS)، لأن احتمال ل (PP) أكبر من مستوى الدلالة 5%، إذن لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة في سلسلة (LPOP).

من خلال النتائج يتبين لنا أن كل السلاسل غير مستقرة في المستوى، لذا وجب أخذ الفروق من الدرجة الأولى لجعلها مستقرة، وبمجرد أخذ الفروق نعيد الاختبار بنفس المنهجية السابقة لنجد كلها مستقرة من الدرجة الأولى I(1). وعليه لا توجد أي سلسلة مستقرة في الفرق الثاني مما دفعنا إلى اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL). حيث تم تقديم طريقة (ARDL) وتطويرها من طرف (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) ويتميز هذا النوع من النماذج بما يلي:

- لا يشترط نفس درجة التكامل بين المتغيرات أي أن تكون إما I(1) أو I(0) أو مزيج بينهما؛
- يعطي نتائج أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة عكس النماذج الأخرى التي تتطلب عدد كبير من المشاهدات؛
- يسمح بتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل.

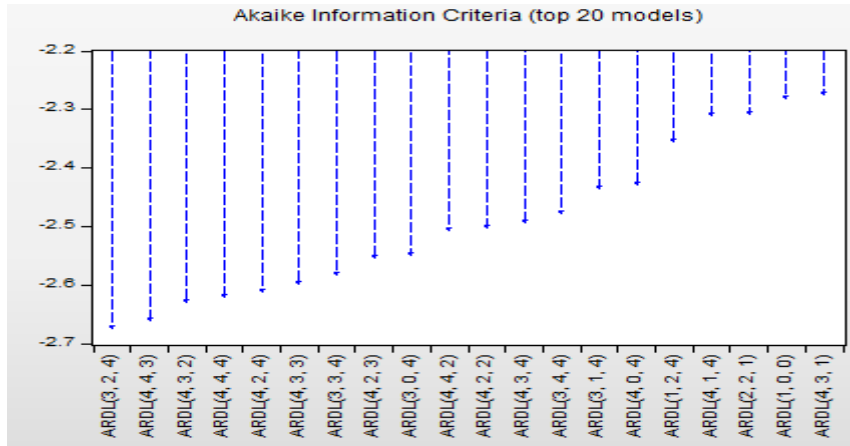
2.IV- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة (ARDL) نتبع المراحل التالية:

1.2.IV- تحديد فترات الإبطاء المثلى

تحدد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وفقا لمجموعة من المعايير منها معيار (AIC)، حيث يتم إختيار العدد الأمثل لدرجات الإبطاء (P) على أساس أقل قيمة لهذا المعيار (Helmut Lütkepohl, 2004, p. 111)، والنتائج كانت كالآتي:

الشكل (2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن أفضل درجات إبطاء هي: 3 للمتغير التابع LPIB، 2 للمتغير LEXPAG، 4 للمتغير LPOP، وبذلك يكون النموذج المناسب هو: ARDL(3.2.4).

2.2.IV - اختبار التكامل المشترك

يتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود (ARDL Bounds Test) تحت الفرضيات التالية (Kuma, 2018, p. 20):

$$\begin{aligned} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots \neq 0 \end{aligned}$$

إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا LB يتم قبول فرضية العدم، أي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم رفضها في حالة ما إذا كانت الإحصائية (F) أكبر من القيمة الحرجة القصوى UB. وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.168585	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9

تبين أن القيمة المحسوبة $F=5.16$ أكبر من القيمة الحرجة القصوى $BU=3.35$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة LEXPAG, LPOP والمتغير التابع LPIB).

3.2.IV - تقدير العلاقة في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، قمنا بتقدير هذه العلاقة وفقاً للجدول الموالي:

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج ARDL(3.2.4) في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPAG	-0.664189	0.356784	-1.861600	0.1361
LPOP	10.28684	2.335144	4.405226	0.0116
C	-91.44274	21.20181	-4.312969	0.0125
EC = LPIB - (-0.6642*LEXPAG + 10.2868*LPOP - 91.4427)				

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9

تظهر النتائج المقدرة في الجدول (4) مايلي:

- عدم وجود معنوية احصائية لمعامل الصادرات الزراعية عند مستوى 5% في الأجل الطويل، ويمكن ارجاع ذلك إلى خصوصية الاقتصاد الوطني الريعي، حيث تمثل الصادرات الزراعية نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بصادرات المحروقات.
- بالنسبة لمعامل السكان فهو معنوي ويؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن كل زيادة في معدل نمو السكان بنسبة 1% من شأنه خلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.28%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

IV.2.4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

هذا الاختبار يجب أن يحقق شرطين هما أن يكون المعامل $CointEq(-1)$ سالبا ومعنوي (شيكخي، 2011، صفحة 291)، والنتائج كانت كالآتي:

الجدول (5): نتائج تقدير النموذج $ARDL(3.2.4)$ في الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.166946	0.157068	1.062891	0.3477
D(LPIB(-2))	0.853556	0.221117	3.860202	0.0181
D(LEXPAG)	-0.309378	0.090710	-3.410628	0.0270
D(LEXPAG(-1))	0.204062	0.088794	2.298158	0.0831
D(LPOP)	-5.233550	3.583130	-1.460608	0.2179
D(LPOP(-1))	-3.698969	3.855433	-0.959417	0.3917
D(LPOP(-2))	2.724933	3.380446	0.806087	0.4654
D(LPOP(-3))	-60.01048	9.773448	-6.140154	0.0036
CointEq(-1)*	-0.689495	0.114629	-6.014989	0.0038
R-squared	0.873167	Mean dependent var		0.085113
Adjusted R-squared	0.728214	S.D. dependent var		0.087147
S.E. of regression	0.045432	Akaike info criterion		-3.046871
Sum squared resid	0.014449	Schwarz criterion		-2.612290
Log likelihood	33.37497	Hannan-Quinn criter.		-3.024617
Durbin-Watson stat	3.023003			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9

نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- معامل تصحيح الخطأ $cointeq(-1)$ يساوي -0.6894 أي أن شرط السلبية محقق كما أن قيمة الاحتمال $(prob= 0.0038)$ ، وهي أقل من 5% ، تدل على معنوية هذا المعامل، وبالتالي فتمنح تصحيح الخطأ مقبول إحصائيا، بمعنى يوجد تصحيح في الانحرافات بسرعة 68.94% ، ويكون في مدة 1.45 سنة (1/0.6894)، أي ما يقارب 1 سنة و 5 أشهر.

- بالنسبة لمعاملات النموذج بعضها معنوي والبعض الآخر ليس مقبول احصائيا، فالمتغيرات المقبولة تتمثل في $[D(LPIB (-2)), D(LPOP(-3)), D(LEXPAG)]$ عند مستوى دلالة 5%.

IV.2.5- اختبارات تشخيص النموذج

للتأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

IV.2.5.1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يستخدم اختبار Jarque-Bera في التأكد من أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي أم لا، تحت فرضية العدم القائلة أن بواقي النموذج تتوزع توزيع طبيعي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (6): نتائج اختبار Jarque-Bera

الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Jarque-Bera	0.395446	0.820597	قبول H_0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

نلاحظ أن القيمة $prob = 0.8205$ أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

IV.2.5.2- اختبار ثبات تباين الأخطاء (التجانس)

للكشف على عدم ثبات التباين الأخطاء هناك العديد من الاختبارات، ولكننا سنعتمد على اختبار ARCH، من خلال اختبار فرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج، مقابل الفرض البديل عدم ثبات التباين، والنتائج كانت كالآتي:

الجدول (7): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.122635	Prob. F(3,9)	0.3903
Obs*R-squared	3.540030	Prob. Chi-Square(3)	0.3156

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

تشير نتائج هذا الاختبار إلى قبول فرضية العدم (ثبات تباين الأخطاء)، أي لا يوجد مشكل اختلاف التباين، حيث أن $Prob = 0.3903$ هي أكبر من 5%.

IV.2.5.3- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ

لدراسة فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ نلجأ على اختبار (LM Test)، حيث نلاحظ أن $Prob = 0.3283$ أكبر من 5%، وهذا يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الجدول (8): نتائج اختبار (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.566431	Prob. F(3,1)	0.3283
Obs*R-squared	14.91151	Prob. Chi-Square(3)	0.0019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

4.5.2.IV- اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset

يستخدم هذا الاختبار في التعرف على مدى ملائمة تحديد النموذج بفرضية عدم مفادها أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

الجدول (9): نتائج اختبار (Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LPIB LPIB(-1) LPIB(-2) LPIB(-3) LEXPAG LEXPAG(-1)			
LEXPAG(-2) LPOP LPOP(-1) LPOP(-2) LPOP(-3) LPOP(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.386172	3	0.7251
F-statistic	0.149129	(1, 3)	0.7251

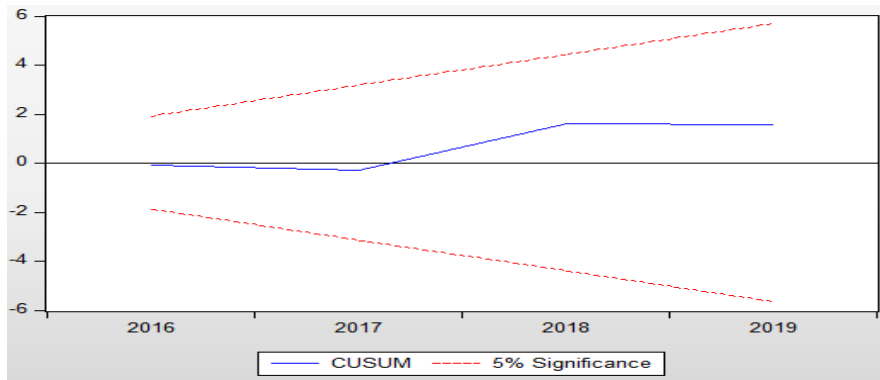
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

نلاحظ أن قيمة Prob للإحصائية المحسوبة F قدرت بـ 0.7251 ، أي أكبر من 5% ، ومنه يتم قبول فرضية عدم، وبالتالي لا تعاني من مشكلة التحديد (الشكل الدالي المستخدم صحيح).

5.5.2.IV- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum)

يعد اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) من الاختبارات المهمة في الكشف عن التغير الهيكلي للنموذج (Santos, 2014, pp. 109-110)، ويوضح في الشكل الموالي وقوعهما داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، مما يعني ثبات واستقرار النموذج قيد الدراسة بين نتائج الفترتين طويلة الأجل والقصيرة.

الشكل 3: الشكل البياني لاختبار (Cusum)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

بعد إجراء اختبارات تشخيص جودة نموذج تبين أنه يخلو من المشاكل القياسية، وعليه فتمودج المقترح مقبول إحصائيا ونظريا.

IIV- الخلاصة:

تناولنا في هذه الدراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، واستخدمنا في ذلك منهج الحدود المتكاملة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضعف الانتاج الزراعي مما انعكس على الصادرات الزراعية، وكذا ضعف تنافسية المنتجات الزراعية المصدرة؛
- رغم امتلاك الجزائر امكانيات زراعية معتبرة، إلا أنها لم تستطع تحقيق اكتفائها الذاتي، بسبب عدم نجاعة السياسات المنتهجة في هذا القطاع (PNDRA، PNDA)، وكذا التغيرات المناخية (الجفاف) التي أثرت سلبا على المحاصيل.

كما أظهرت الدراسة القياسية ما يلي:

- كل السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى؛
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (عدد السكان والصادرات الزراعية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)؛
- عدم وجود معنوية احصائية لمعامل الصادرات الزراعية عند مستوى 5% في الأجل الطويل، ويمكن إرجاع ذلك إلى خصوصية الاقتصاد الوطني الريعي، حيث تمثل الصادرات الزراعية نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بصادرات المحروقات.
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، مما يدل على أن سرعة التصحيح في الأجل الطويل بلغت 68.94%، في أجل مدته 1 سنة و 5 أشهر.
- بالنسبة لمعامل السكان فهو معنوي ويؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في معدل نمو السكان بنسبة 1% من شأنه خلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.28%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- الإحالات والمراجع :

- 1- بن بلي هند، بوحضر رقية. (2022)، الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22(1)، صفحات 285-301، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/193816>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-01
- 2- دحماني محمد ادريوش. (2012-2013). الاقتصاد القياسي دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة "Eviews, Gretl, Spss, Excel". ص 118، <https://fr.scribd.com/document/367704777>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-05
- 3- فوزية غربي. (2011). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 257
- 4- علي عبايه. (2019). أثر الصادرات الزراعية على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 1(2)، صفحات 42-30، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/125588>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-01
- 5- موقع البنك العالمي. احصائيات القيمة المضافة في قطاع الزراعة خاصة بالجزائر، <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-01
- 6- التقرير السنوي 2004 التطور الاقتصادي والنقدي: تقرير (2005). الجزائر، بنك الجزائر. <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-02
- 7- التقرير السنوي 2005 التطور الاقتصادي والنقدي: تقرير (2006). الجزائر، بنك الجزائر. <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-02
- 8- التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي: تقرير (2018). الجزائر، بنك الجزائر. <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-02
- 9- التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي: تقرير (2020). الجزائر، بنك الجزائر. <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-02
- 10- بوفليخ نبيل. (2005-2006). اثار برامج التنمية الريفية على الموازنات العامة في الدول النامية. رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، صفحة 107
- 11- صالح صالحي. (2013). تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13(13)، صفحات 1-40، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6147>، تاريخ الاطلاع: 2023-04-02
- 12- محمد شبيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. عمان، الأردن: دار حامد للنشر، صفحة 291
- 13- مفتاح صالح، رجال فاطمة. (مارس 2013). دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في اطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر . تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة واعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، الجزائر: دار الهدى عين مليلة. صفحات 1-570
- 14-SANTOS ALIMI. (2014). **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: A Re-Examination of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy**. *sian Journal of Economic Modelling*. V2(2). pp103-114
- 15-Bakari Sayef. (2014). **The impact of agricultural exports on economic growth in Tunisia during the period 1998-2014**. MPRA, pp 1-27.
- 16-Bakari Sayef. Mabrouki Mohamed. (2017). **The Effect of Agricultural Exports on Economic Growth in South-Eastern Europe: An Empirical Investigation Using Panel Data**. MPRA paper. pp1-15
- 17-Hashem Pesaran. Yongcheol shin. Richard smith. (2001). **Bounds Testing Approaches To The Analysis of Level Relationship**. *Journal Of Applied Econometrics*. N(16). pp 289-326

- 18-Bourbonnais Régis . (2015). **Econométrie Cours et exercices corrigés**. France: Duno.
- 19-Helmut Lütkepohl, M. K. (2004). **Applied Time Series Econometrics** (Vol. 1). UK: Cambridge University.
- 20-Kuma, J. (2018). **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes:et Approche de Toda-Yamamoto** : éléments de théorie et pratiques sur logiciels. HAL.
- 21-Loucif Mohamed. (2021). **l'economie generale en tableau**. paris: ellipses edition marketing.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

ياسين مصطفى، فاروق سحنون (2023)، أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 1)، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 17-33.



SCAN ME